

خارج الفقہ

۶-۸-۲۰۱۴ فقہ اکبر ۲

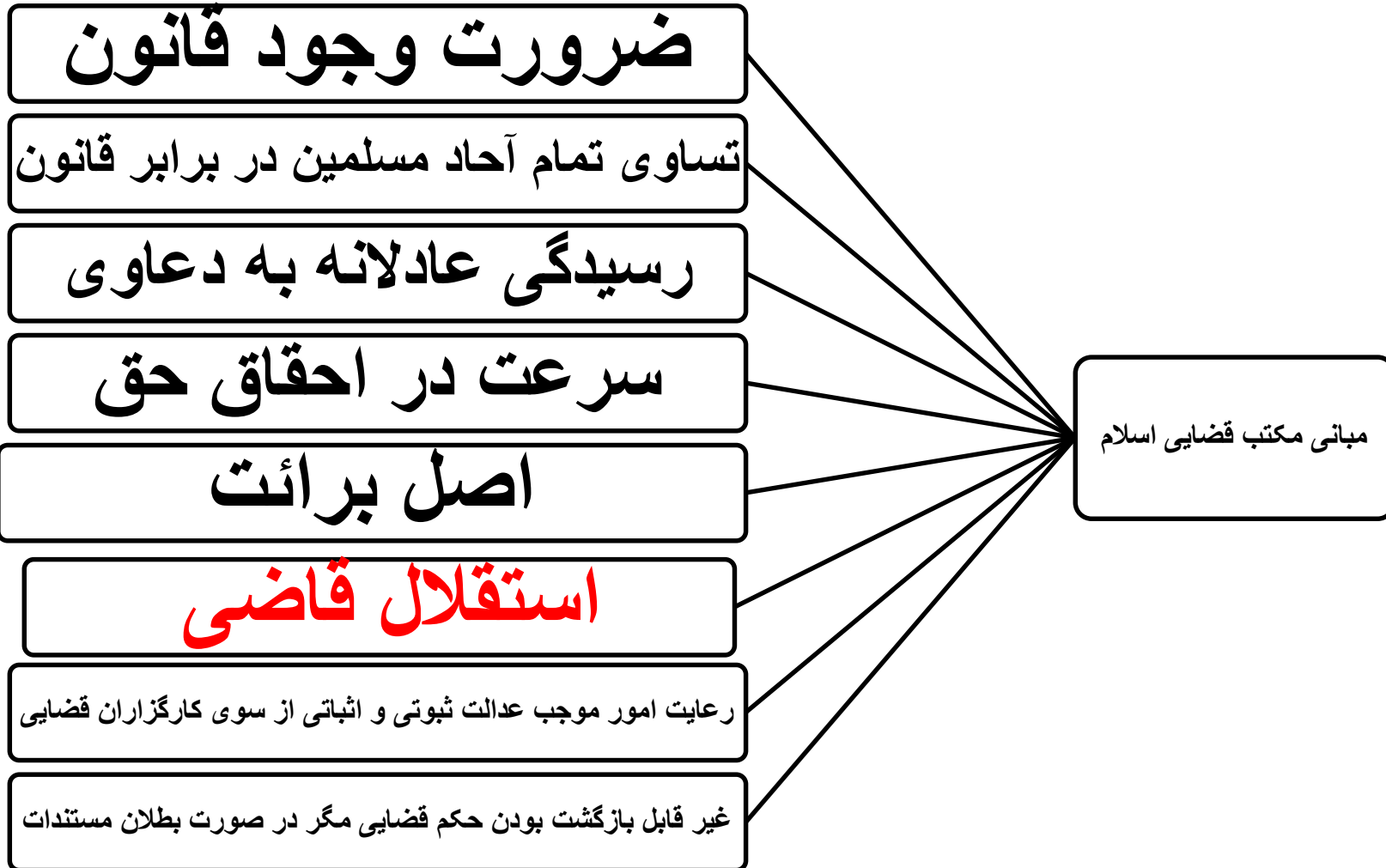
۱۷

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

مبانی مکتب قضایی اسلام



بی طرفی و استقلال قاضی

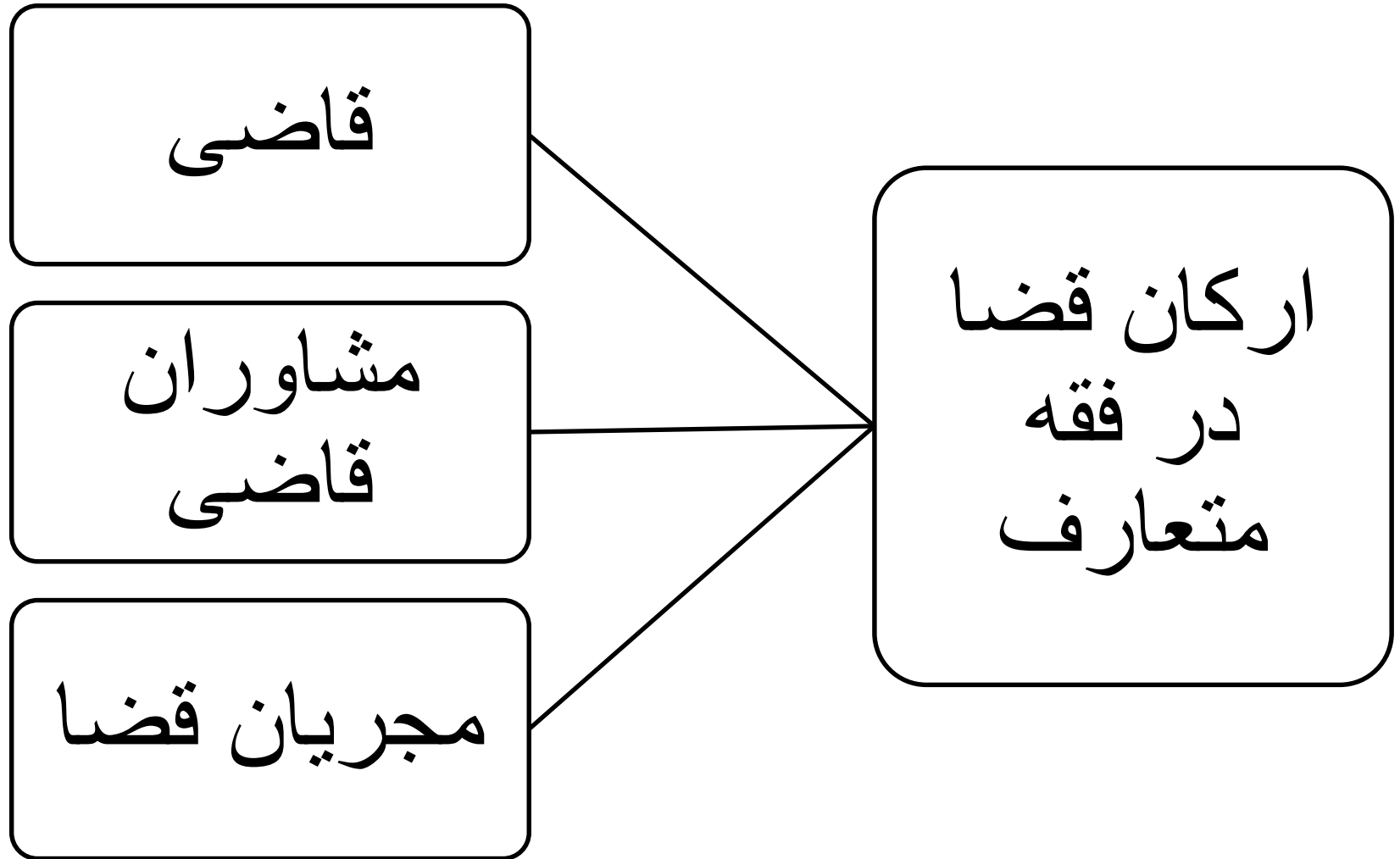
یک وظیفه
فردی

بی طرفی
قاضی

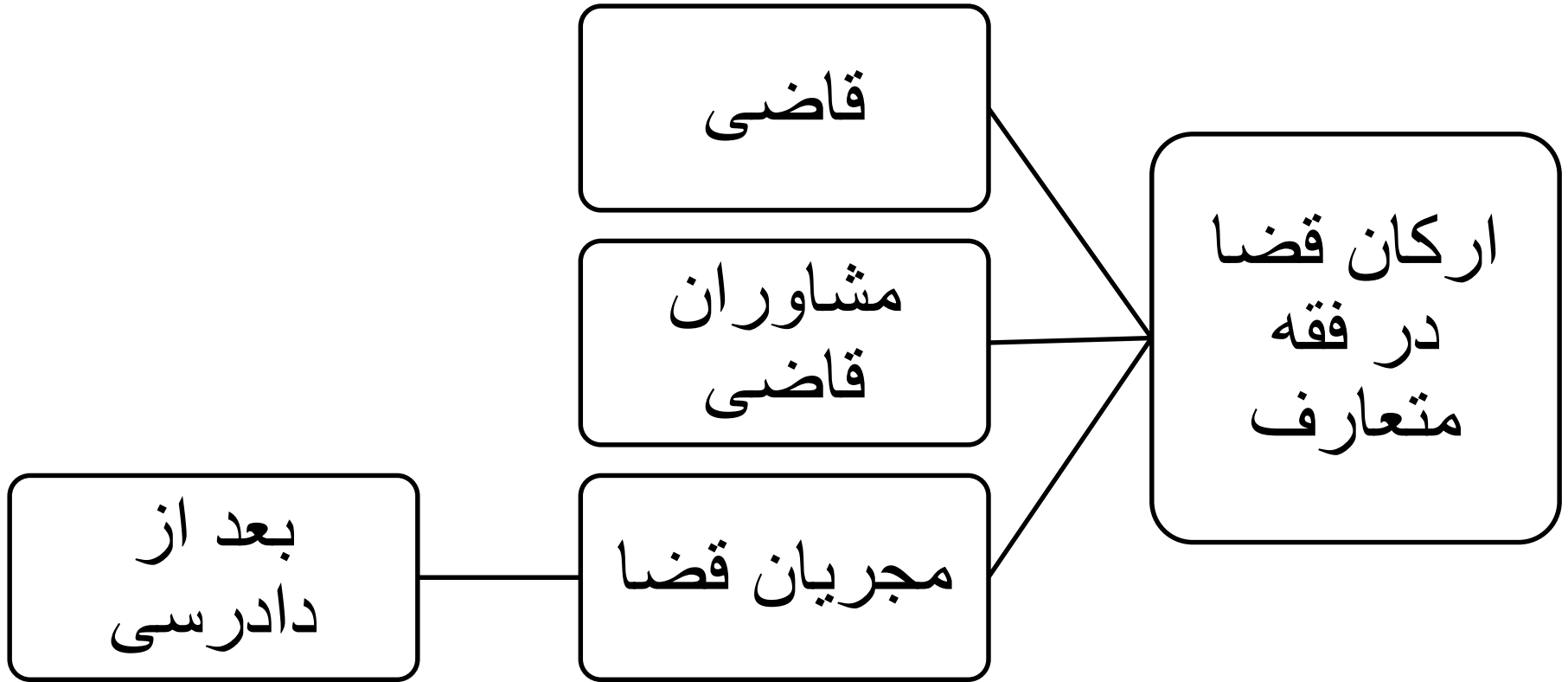
یک مبنای
مکتب قضایی

استقلال
قاضی

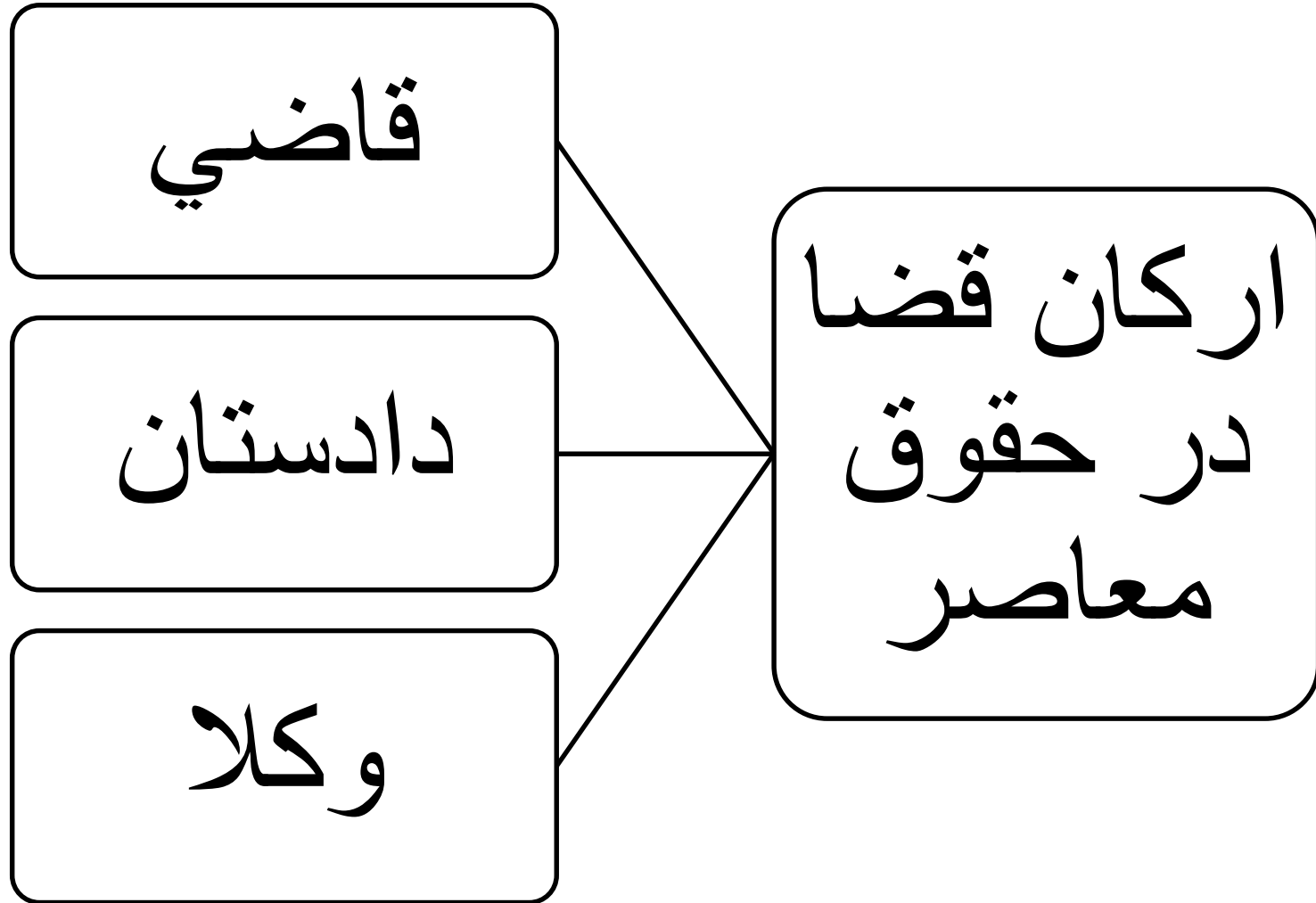
ارکان قضا در فقه متعارف



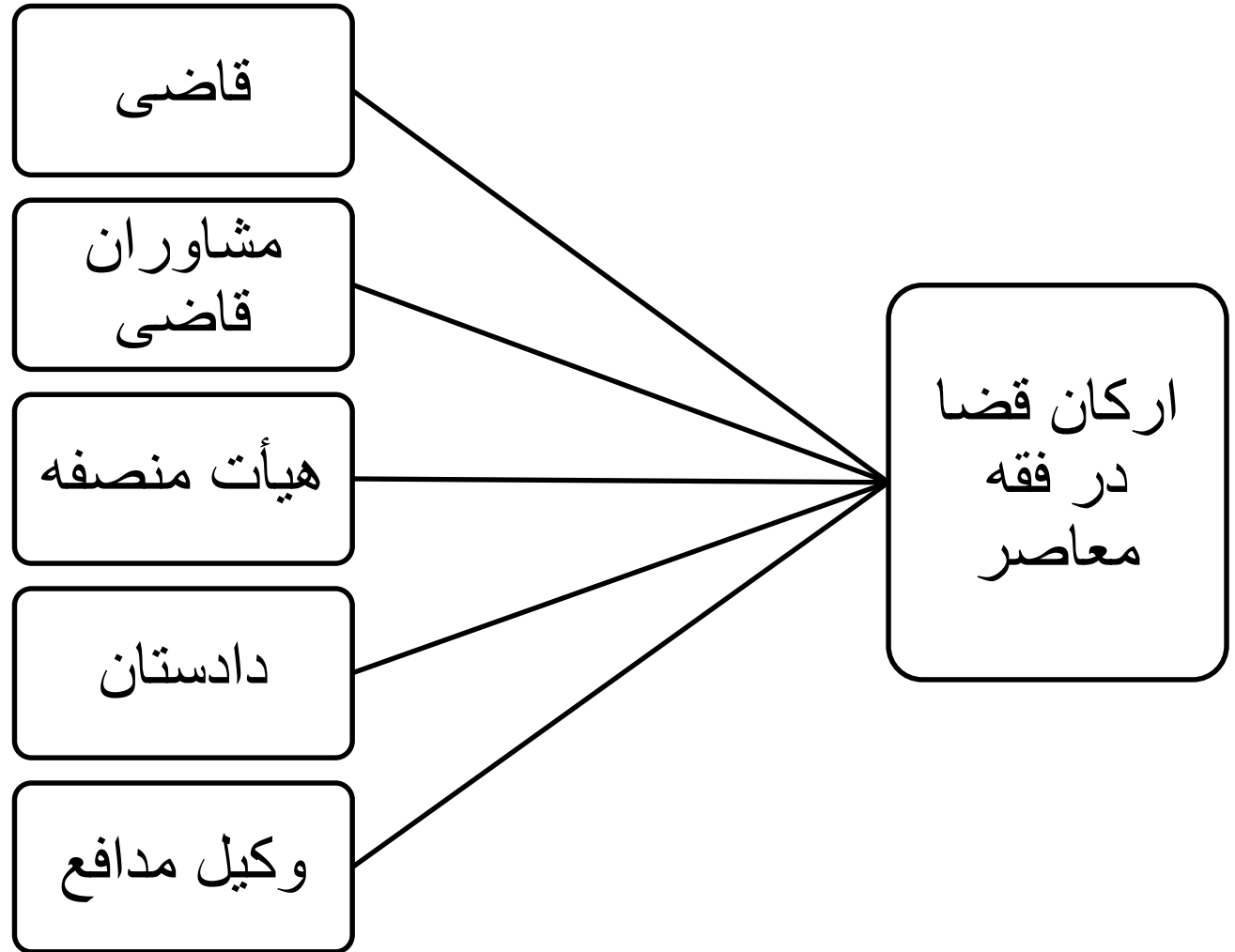
ارکان قضا در فقہ متعارف



ارکان قضا در حقوق معاصر



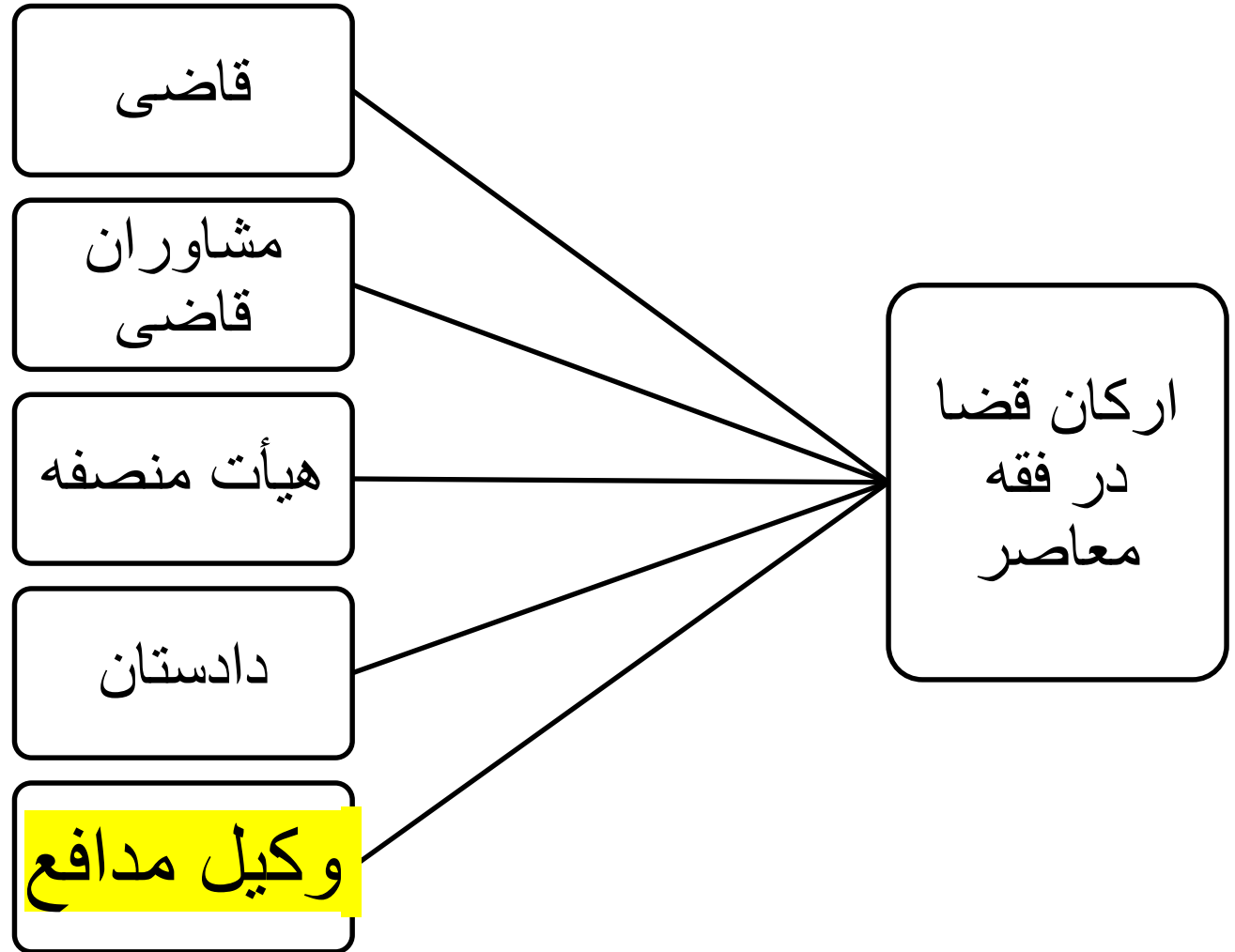
ارکان قضا در فقه معاصر



بی طرفی قاضی و استقلال قضا

- وجود تمام این ارکان در هنگام دادرسی به انضمام علنی بودن باعث نوعی تضمین طبیعی برای بی طرفی قاضی و استقلال قضا خواهد بود.

ارکان قضا در فقه معاصر



المحامى من منظور إسلامى

- قد يظهر من بعض الكلمات أن المحامى مردود فى الإسلام

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

- **الثانية** لا يجوز أن يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه و لا أن يهديه لوجوه الحجاج لأن ذلك يفتح باب المنازعة و قد نصب لسدها.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

- قوله: «لا يجوز أن يلقن. إلخ».
- (١) بأن يعلمه دعوى صحيحة مع عدم إتيانه «٢» بها، أو يدعي عليه قرضاً فيريد أن يجيب بالإيفاء، فيلقنه إنكاراً أصل الحق لئلا يصير مقراً، أو يحس منه بالتردد فيحرضه «٣» على الإقامة، و نحو ذلك، لأنه نصب لسد باب المنازعة و فعله هذا يفتح بابها، فيكون خلاف الحكمة الباعثة.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

-
- - (٢) في «ث»: إثباته، و في «خ»: إثباته لها.
 - (٣) في «ا، خ، م»: فيحضه.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

- نعم، لا بأس بالاستفسار و إن أدّى إلى صحّة الدعوى، بأن يدعى دراهم فيقول: أهي صحاح أم مكسرة؟ إلى غير ذلك. و يحتمل المنع منه أيضا.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

• الثاني: قالوا و لا يجوز أن يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه و لا أن يهديه لوجوه الحجاج، لأن ذلك يفتح باب المنازعة، و قد نصب لسدها.

• و في التعليق تأملاً، و لا أعرف على أصل الحكم حجة، فالتأمل فيه مجال. و يجوز له الاستفسار و إن أدى إلى صحة الدعوى.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

• و لا يجوز أن يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه كأن لا يجزم بما يدعيه فيلقنه الجزم و لا أن يهديه لوجه الحجاج كأن يعلمه الإنكار أو النكول، أو يريد النكول فيلقنه اليمين لأنه نصب لسد باب المنازعة لا لفتحه. نعم يجوز إذا علم الحاكم بالحال و أراد إحقاق الحق و لم يهتد صاحبه لتحرير الدعوى أو وجه الحجاج.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

- [المسألة الثانية لا يجوز أن يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه]
- المسألة الثانية «٤» لا يجوز للحاكم أن يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه بأن يعلمه دعوى صحيحة لم يكن في نفسه الدعوى بها أو الإنكار في دعوى القرض عليه لا دعوى الوفاء المقتضية للإقرار.
- (٤) هكذا في النسخة الأصلية المسودة و المبيضة هنا و فيما يأتي من قوله (قده): «المسألة الثالثة» و «المسألة الرابعة» و هكذا، و الصحيح كما في الشرائع زيادة كلمة «المسألة» حيث إن البحث في وظائف الحاكم لا في المسائل.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

- و كذا لا يجوز أن يهديه لوجه الحجاج و نحوها مما يستظهر به على خصمه لأن شرع ذلك يفتح باب المنازعة، و قد نصب لسدها.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

• و لا يندرج في التلقين عرفا الاستفسار و التحقيق و إن اتفق تأديته في بعض الأحوال إلى اهتداء الخصم إلى ما يفيد في خصومته، كما أنه لا يندرج في الفرض تلقينه بعد العلم بكونه على الحق، إذ هو من المعاونة على البر و إن كان فيه فتح لباب المنازعة، إذ لا دليل على حرمة مطلقا أو من القاضى في جميع الأحوال، و دعوى الاستغناء عن التلقين في الفرض بالحكم حينئذ بعلمه يدفعها فرض وجود المانع من ذلك.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

- ثم إن الظاهر اختصاص الحكم بالمزبور أما غيره فلا دليل على حرمة التلقين عليه بعد فرض عدم العلم بفساد الدعوى، بل إن لم يكن إجماع في القاضى أمكن المناقشة في تحريمه عليه فضلا عن غيره، و مجرد فتح باب المنازعة المنصوب لسدها لا يقتضى حرمة ذلك، خصوصا بعد إمكان اندراجه في تعليم محاورات الشرع، و الله العالم.

يلقن أحد الخصمين ما فيه ضرر على خصمه

• ١. هذا الحكم يختص بالقاضي لوجوب الحياد عليه.

• ٢. ما ذكره صاحب الجواهر دليل على امكان المحامي في المحكمة الإسلامية فتأمل.